(دلالة عدول التركيب النحوي في القرآن الكريم (نماذج مختارة))

علي محسن حسين الحسني
قسم اللغة العربية تخصص النحو والصرف، كلية التربية والعلوم برداع.
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i4.458
Albaydha University

الملخص

لقد هدف البحث إلى بيان التراكيب القرآنية التي كان لها مغايرة عن التراكيب النحوية المألوفة، فجاءت بحلة متنوعة ومختلفة، فكانت هذه التراكيب بمثابة لفتة لغوية تنضوي على معانٍ عميقة تحتاج لبحث وتقصٍ لاستخلاص مكنوناتها، وبيان أبعادها، فكان هذا البحث عبارة عن محاولة متواضعة حاولت الإبحار في أحد شواطئ هذا الكتاب العزيز لاستخراج درر معانيه، وصدف ألفاظه التي لا تنفك تبهرك كلما أمعنت فيها النظر، وأعطيتها من وقتك، وكلما تعمقت في كتاب الله منحك فهما وعمقا لم تكن لتصله إلا بصلتك به، فكان البحث متواصلا مع النص القرآني لمحاولة استخراج جزء من معانيه، ومعرفة سبل إعجازه، وربط اللفظ والجملة بالمعنى المراد من خلال السياق، كما هدف البحث إلى دراسة هذه التراكيب وبيان ما فيها من ندرة تركيبية تحمل معها ندرة دلالية تجل عن النظير. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث لعدد من النتائج.

الكلمات المفتاحية: التركيب القرآني، التركيب النحوي، النص القرآني.

The significance of the change in grammatical structure in the Holy Qur'an (selected models)

Abstract

The aim of the research was to explain the Qur'anic structures that differed from the usual grammatical structures that came in a diverse and different form. These structures were a linguistic gesture containing deep meanings that needed research and investigation to extract their contents and explain their dimensions. This research was a humble attempt to navigate one of the shores of this Holy book to extract the pearls of its meanings and the coincidences of its words that continue to amaze you whenever you look closely at it and whenever you delve deeper into it. Quran gives you an understanding and depth that you could not have attained except through your close reading of it. So the research was connected to the Qur'anic text to try to extract part of its meanings and knowing the ways to make it miraculous linking the word and sentence to the intended meaning through the context. The research also aimed to study these structures and show the syntactic rarity in them that carries with it a semantic rarity that is unparalleled. The descriptive and analytical approaches were used and a number of findings were concluded.

Keywords*: Qur'anic structure, grammatical structure, Qur'anic text*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاما على أفصح من نطق فبين، وتحدث فأفصح، وبلغ رسالته بلسان عربي مبين بشيرا ونذيرا، وبعد...

فإن القرآن الكريم ذلك الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تنفد معانيه، ولا يبلى مع الزمن، ولا يزداد إلا قوة وبلاغة كلما مر عليه الدهر، ومهما أبحر في لججه العلماء، وغاصوا في أعماقه اكتشفوا أنهم لم يصلوا، ولن يقدروا؛ لأنه كتاب أحكمت آياته من خالق الخلق، فكان بحق كتاب يستحق أن يتشرف المرء بدراسته والبحث فيه.

كان الموضوع المختار هو دلالة عدول التركيب النحوي في القرآن (نماذج مختارة) ولأني رأيت التركيب القرآني يتسق مع القاعدة النحوية بصورة مطردة، فهو الأصل والقاعدة مأخوذة منه، ولكننا نرى أن التركيب القرآني قد يعدل عن القاعدة المطردة، ثم يكون له تركيب مغاير، أو يلفت انتباهك بتركيب أنيق منتقى، فتتوقع أن تكتمل الآية على هذا النسق، فإذا به يفاجئك بنسق مختلف عما كنت تتوقعه، وما كل هذا التغاير إلا لإضفاء معنى زائد، أو توكيد، أو تكثيف لحقيقة ما أراد السياق القرآني ترسيخها لدى المتلقي؛ لذا كان سبب اختيار هذا البحث لما فيه من عجائب لا تنقضي.

وقد سار البحث على خُطا المنهج الوصفي التحليلي، إذ إنه يصف الظاهرة اللغوية التي وردت في السياق القرآني، ثم يُلاحظ التركيب القرآني كيف جاء بحلة لغوية تليق بالمعنى المراد إيصاله، فإذا به يعدل عن الأسلوب اللغوي المتعارف عليه إلى أسلوب مغاير ليكون مميزا به؛ لما يحمله من معنى يستحق أن يكون له ميزة العدول عن التركيب المتداول، فيزيد، أو يُنقص، ويحذف، أو يذكر، وأحيانا يستعمل أسلوبا دون غيره.

وقد كان البحث رغم ضآلة عدد صفحاته مقسما إلى ثمانية مباحث كالآتي:

المبحث الأول- العدول عن الاتساق.

المبحث الثاني- العدول عن الضمير إلى آخر.

المبحث الثالث- العدول في الإعراب.

المبحث الرابع- العدول عن الفعل للاسم أو العكس.

المبحث الخامس- العدول عن التعدية بالفعل مباشرة إلى التعدية بحرف الجر.

المبحث السادس- العدول عن الذكر إلى الحذف.

المبحث السابع- العدول عن حرف إلى حرف آخر.

المبحث الثامن- العدول عن أسلوب إلى آخر.

وقد حاول الباحث تلمس التركيبات القرآنية التي جاءت مغايرة للتراكيب النحوية المتعارف عليها، فخالفتها مخالفة يسيرة، وعدلت عنها عدولا غير مخل، لكنه تصرف بالقاعدة النحوية وفق المعنى المراد من هذا التركيب القرآني المتفرد بصياغته وسبكه، ثم عرج الباحث كثيرا على كتب التفاسير لعله يجد ضالته المنشودة هناك، فكنت أحيانا أجد ما يروي ظمئي، وأحيانا لا أجد إلا لمحات خفية، أو إشارات غير واضحة تبين المعنى العام للآية الشاهد، فكنت أجتهد رأيي من خلال التركيب الموجود دون شطط، واعتمدت على كتب النحو والمعنى وبعض كتب المتشابه، والدراسات الحديثة التي تناولت البيان القرآني بشكل أو بآخر.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج في آخر البحث تم صياغتها على صورة نقاط.

وختاما فإنه لا يوجد عمل بشري إلا ولبسه الخلل، واكتنفه الزلل، وكلما قرأه صاحبه بنفسه زاد فيه، أو نقص، وعدل، وبدل، وغير، وحوّر، فكيف بقارئ له رؤية مختلفة، وبعد في النظر، وعمق في الفكر؟ فنسأل الله تعالى أن ينال عملنا المتواضع القبول، وأن يكتب لنا الأجر، وأن يجعل العمل هذا في ميزان حسناتنا.

التمهيد

التركيب لغة مأخوذ من مادة (ر ك ب) والمقصود به الاعتلاء، وركّبه تركيبا: وضع بعضه على بعض فتركب وتراكب (الفيروزآبادي،2008م، ص88، والرازي،2006م، ص155)، وليس المعنى الاصطلاحي للتركيب ببعيد عن المعنى اللغوي الذي يعني وضع الشيء جنبا إلى جنب فيُصبح تركيبا، إذ إنه "مجموعة من الألفاظ المتعاقبة التي يمثل كل منها وظيفة نحوية معينة أُسندت إليه من خلال علاقته بغيره من الألفاظ في داخل التركيب"(أسامة جرادات،2004م، ص74).

وعن التركيب القرآني المعجز يقول الإمام الباقلاني: "ولذلك قلنا: إن المتناهي في الفصاحة والعلم بالأساليب التي يقع فيها التفاصح متى سمع القرآن عرف أنه معجز؛ لأنه يعرف من حال نفسه أنه لا يقدر عليه، وهو يعرف من حال غيره مثل ما يعرف من حال نفسه، فيعلم أنّ عجز غيره كعجزه هو"(الباقلاني، 1997م، ص26)، "وكان صناديد قريش وأعتاهم محاربة للرسول، وأشدهم كيدا له ونيلا منه لا يملكون أنفسهم عند سماعه"(فاضل السامرائي،2006م، ص10)، لما فيه من جاذبية وروعة تشدهم إليه شدا.

وليس التركيب القرآني ببعيد عن التركيب النحوي، بل إن التركيب النحوي يُطوع للتركيب القرآني حتى يكون سلسا وواضحا وضوح الشمس في رابعة النهار، وفي التركيب النحوي "تحلل الوظائف والمعاني النحوية للمفردات، والعلاقات الكبرى بين المفرد والجملة، ومفاهيم التأثر والتأثير الوظيفيين والإعرابيين بينهما، لتستطيع النفوذ على موقع المركّب في العبارة، وتعيين وظيفته، وصلاته بما حوله من ذلك"(فخر الدين قباوة، 2007م، ص139)، وهذا يتطلب "من النحوي نفوذا في البنية للتراكيب، وتحسسا للتصور

والافتراض والاعتبار، وقدرة على التجريد والاستشفاف، وطواعية في افتراع المصطلح والأسلوب المعبرين عن واقع غائم مجرد من الأدلة المنظورة، ومن ثم يستطيع أن يُقدم للقارئ أو السامع بيان ما تحمله التراكيب من وظائف وعلاقات ودلالات"(مرجع سابق، ص139، 140)، وفي تراكيب القرآن الكريم نجد أن "أرباب الفصاحة، وفرسان البيان قد عجزوا عن محاكاة القرآن عجزا مطلقا لا لبس فيه ولا غموض حيث أقروا بذلك"(عادل الرويني،2008م، ص6، 7).

و"ما أحوجنا اليوم إلى وصل ما انقطع ما بيننا وبين بيان السماء من أسباب، وقد جدت وسائل جديدة للبحث، وتفرت أدوات من علم الجمال لم تكن من قبل، وقصفت بنا فتنة البيان الأعجمي"(محمد الحسناوي، 2000م، ص15)، ومن حسن حظنا أنه قد نزل القرآن العزيز بلسان عربي مبين بشيرا ونذيرا كتابا معجزا تحدى الله به أرباب البلاغة وأساطين الفصاحة، فعجزوا أن يجاروه لما فيه من بديع التراكيب، وأروع الأساليب.

وقد سار القرآن الكريم على وفق السنن العربية المتعارفة قواعد وصرفا ومعجما؛ لذا كان معجزا لهم؛ لأنه خاطبهم بسننهم، ولم يأت بما يحطم قواعدهم، لكنه طوعها بحسب المعنى، فازداد بريقا، والناس به انجذابا، فكان للقرآن الكريم خروجا عن القاعدة النحوية المعروفة إلى تركيب مغاير ليثبت معنى، أو يلفت نظرا، أو يؤكد شيئا "ومعلوم أن العربية سلكت في بعض التعبيرات هذا المسلك التنظيري"(صاحب أبو جناح، 1998م، ص133)، فخرجت عن القاعدة النحوية لإضفاء معنى خفي على المعنى الظاهر لتقويته.

"والتنبيه لأهمية السياق ودوره في تحديد طبيعة الجملة وخصائصها الأسلوبية مسألة لم تكن غائبة عن أذهان النحويين الأوائل، بل إننا نجد التعبير عنها مبثوثا في كتب النحو في مناسبات كثيرة، لكنها لم تدرج تحت عنوان واضح، ولم تُشخص بصورة جلية، بل وردت مشتتة معزولة عن بعضها"(مرجع سابق، ص357)، وفي القرآن الكريم بعض من هذه الأساليب التي يوضحها السياق، وهي بمثابة لفتة لكل قارئ متعمق، وتشكل ظاهرة فريدة، ومن ذلك "وقوع المستقبل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي...

وأحسن مما ذكروه أن يقال: عُدل عن المستقبل هنا إلى صيغة الماضي إشارة إلى نكتة بديعة، وهي: تنزيل الشرط بالنسبة إلى الجزاء منزلة الفعل الماضي"(ابن القيم، 2006م، 1/ 112)، فما أورده ابن القيم دلالة على أن المتكلم قد يحيد بكلامه عن الأصل ليضيف معنى إلى المعنى الأصل.

والمزية في المعنى إذا كان يحتاج إلى إعمال فكر وتدقيق ذهن، فيكون بهيا ورفيعا، وفي هذا يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنه إذا كان بيّنا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يُشكِل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنه الصواب إلى فكرٍ وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية، ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر"(عبد القاهر الجرجاني، 2003م، ص289)، ثم يُردف قائلا: "واعلم أن من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال يحدث بسببها، وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها دقائق وخفايا إلى حد ونهاية، وأنها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا ينتبه لأكثرها، ولا يُعلم أنها هي، وحتى لا تزال ترى العالِمَ يعرض له السهو فيه، وحتى إنه ليقصد إلى الصواب فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ، وكل ذلك لشدة الخفاء، وفرض الغموض"(مصدر سابق، ص288).

وليس الكلام عن محور من المحاور فقط، إنما يشمل كل الموضوعات التي تناولها القرآن الكريم من تشريعات، وأحكام ومواعظ وقصص، "والمتأمل المتدبر في القصص القرآنية حق تأمل يدرك هذا الأمر إدراكا لا يساوره شك ... إن كثيرا من القصص تميط اللثام عن مضمرات النفوس وخباياها، فالآيات في القصص القرآني بالإضافة إلى ما تحويه من صور فنية رائعة كذلك تُصوِّر نفسية أولئك الذين تتحدث عنهم بصورة واضحة بينة الاتجاه، لا تهمل جزئية، ولا تنسى مشهدا"(محمود هياجنة، 2007م، ص115)، وهكذا كل ما يتم تناوله في القرآن الكريم نجد فيه استقصائية وتعاطي مع المشهد حتى يكاد يُرسم أمامنا كأبدع ما يكون من المشاهد المرسومة.

"إن الركون إلى الخيال وحده في تلمس الدلالة في الألفاظ والعبارات لا يحقق نفعا كبيرا، وستضيع الدلالة المرتقبة في متاهات لا حصر لها لتفاوت البشر في نصيب كل منهم من هذه الملكة، ويبقى العمل الأساسي في النظر إلى دلالة الألفاظ هو الطاقات الإيحائية المبنية على جرس الألفاظ وموسيقى العبارات"(جبير صالح، (د.ت)، ص87)، ودقة التراكيب، وتميز الجمل، وهذا ما يتميز به القرآن الكريم عن غيره من الأدبيات المختلفة، ألا وهو انفراده وتميزه بما يوحيه للقارئ المتدبر، و"النظم القرآني لا بد من مراعاته في التفسير"(نجم الدين زنكي،1427ه، ص298)؛ ليكون المعنى مكتملا، والصورة واضحة و"إن طريقة نظم القرآن تجري على استواء واحد في تركيب الحروف باعتبار من أصواتها ومخارجها، وفي التمكين للمعنى بحس الكلمة وصفتها، ثم الافتنان فيه بوضعها من الكلام، وباستقصاء أجزاء البيان، وترتيب طبقاته على حسب مواقع الكلمات لا يتفاوت ذلك، ولا يختل"(مصطفى صادق الرافعي، 2004، ص182).

المبحث الأول- العدول عن الاتساق

قد يفاجئك النص القرآني بتركيب لا يتسق بما قبله، أو يرتبط بما بعده وفق القاعدة النحوية، أو وفق التركيب الموجود في النص كاملا إلا أنه ما استقل بهذا التركيب النحوي إلا لعمق في المعنى أراد أن يضفيه، ومن ذلك قوله تعالى:

- ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ ﴾ الأنعام:145].

إذ نجد في الآية الكريمة عدولين اثنين: الأول- في ذكر الخنزير بقوله: (لحم خنزير)، والثاني بوصفه (فإنه رجس أو فسقا) فلماذا عطف منصوبا على مرفوع؟، وفي هذا يقول أبو حيان: "وإذا احتمل الضمير –في (فإنه)- العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح، وعورض بأن المحدث عنه إنما هو اللحم، وجاء ذكر (الْخِنزِيرِ) على سبيل الإضافة إليه، لا أنه هو المحدث عنه المعطوف، ويمكن أن يقال: ذكر اللحم تنبيهاً على أنه أعظم ما ينتفع به من الخنزير، وإن كان سائره مشاركاً له في التحريم بالتنصيص على العلة من كونه رجساً، أو لإطلاق الأكثر على كله، أو الأصل على التابع لأن الشحم وغيره تابع للحم"(أبو حيان، 2001م، 4/ 243).

ويقول الإمام الرازي: "ومعناه أنه تعالى إنما حرم لحم الخنزير لكونه نجساً؛ فهذا يقتضي أن النجاسة علة لتحريم الأكل، فوجب أن يكون كل نجس يُحرم أكله"(الرازي، 2000م، 13/ 180)، أما أبو السعود فقال عن الاعتراض الذي دخل بين المتعاطفات إنه: "اعتراض مقرر لحرمته"(أبو السعود، (د.ت)، 3/ 194)، بمعنى أن هناك مزيد من التحريم مع أن الكل محرم. وللدكتور عبد الفتاح الحموز رأي مغاير؛ إذ يقول: إن "في (فسقا) ثلاثة أوجه:

أ- أن يكون معطوفا على خبر (يكون)، على أن التقدير: (أو فسقا مُهلا به لغير الله).

ب- أن يكون معطوفا على محل المستثنى، والتقدير: (إلا أن يكون ميتة، أو إلا فسقا).

ت- أن يكون مفعولا له، على أن العامل فيه (أُهلَّ)"(عبد الفتاح الحموز، 2008م، ص117، 118).

ثم يُردف قائلا: "ويظهر لي أن الالتجاء إلى الانزياح الذي تُستبدل فيه الفتحة بالضمة يُعزز حمل القرآن على ظاهره، وهجر التأويل، والتكلف فضلا عن تحقيق نكتة بلاغية على أن الأصل: فإنه فسق، أو رجس، على الرغم من أنه لم يُقرأ بالرفع"(مرجع سابق، ص118)، والعدول في "الإعراب من الوسائل المهمة لتوليد المعاني، فبتغير الإعراب تتغير المعاني، ويحصل معنى جديد"(فاضل السامرائي، 2000م، ص229) ما كان ليظهر لولا الحركة الإعرابية المغايرة.

وعليه فإن العدول إلى النصب قد أفاد بعدا آخر في المعنى ما كان ليستبين لولا العدول المذكور مع أن ما تم ذكره من المحرمات رجس وفسق أيضا، لكنها أكثر نجاسة وأقوى خبثا في لحم الخنزير، ولهذا كان العدول عن الرفع إلى النصب ليكثف المعنى، ويزيده بيانا وعمقا وقوة، إذ إنه أتاح فرصة للذهن ليذهب كل مذهب في تأويل النصب بعد الرفع، فكأن الفسق الحاصل في لحم الخنزير مختلف عن بقية المحرمات، بعد أن ذكر رجسه بالتركيب الاعتيادي، وبالفعل فإن الخنزير تعاف النفس السوية منظره علاوة على لحمه أو أكله.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ ٢١ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ ﴾ فاطر: ١٩ – ٢٣]. في هذه الآية الكريمة عدل النظم القرآني عن الاتساق بين الحذف والذكر، إذ ذكر مقارنة بين أمور هي: الأعمى والبصير، الظلمات والنور، الظل والحرور، الأحياء والأموات، وفي هذا التركيب القرآني قد يبدو خروجا عن القاعدة النحوية؛ إذ إنه لم يذكر (لا) في الآية الأولى (الأعمى والبصير) بينما ذكرها في بقية الآيات، مثلا (ولا الظلمات ولا النور) لكن هناك تأويلا مناسبا لهذا العدول السياقي ذكره بعض المفسرين والنحويين الأُول.

فيرى الأخفش أن (لا) هنا زائدة إذ يقول: "لأنك لو قلت: (لا يستوي عمرو ولا زيد) في هذا المعنى لم يكن إلا أن تكون (لا) زائدة"(الأخفش، 2002م، ص271)، أما الإمام الرازي فيرى أن تكرار الحرف (لا) بين الظلمات والنور، وبين الظل والحرور، وبين الأحياء والأموات –لاستبعاد التشابه والتداخل بينهما تماما، فهناك تناقض لا يمكن أن يلتقي، بينما استُبعدت (لا) بين الأعمى والبصير؛ لأنه قد يشترك الأعمى والبصير في الإدراك؛ ولأنه قد يطرأ طارئ على البصير فيصير أعمى، كما أن العمى متدرج، وكذلك البصر، فلا تناقض بينهما، وحينئذ فلا تناقض بينهما(ينظر: الرازي، 2000، 22/ 187)، بينما يرى الدكتور أحمد الحوفي عكس ذلك تماما؛ إذ يرى أن الأعمى والبصير حالتان واضحتان للعيان، لا تحتاجان إلى مزيد توكيد أو مقارنة كبيرة، بينما كانت هذا المقارنة تحتاج إلى مزيد تفصيل في بقية المذكورات، الظلمات والنور، الظل والحرور، الأحياء والأموات، فيرى أن هناك مقارنتين في كل جملة، فيكون التقدير أنه لا تستوي الظلمات والنور، ولا النور والظلمات، ولا الظل والحرور ولا الحرور والظل، وهكذا؛ لأنه يرى أن هناك مخافة وظلمة وجفاء في الظلمة؛ لذا لا يجوز تسويتها بالنور، كما أن في النور ضياء ووضوح وراحة بصرية؛ لذا لا يجوز تسويته بالظلمة، وكذلك الأمور المذكورة بعدها، فكأن كل جملة تحتوي بداخلها على جملتين متضادتين(ينظر: أحمد الحوفي، (د.ت)، ص56، 57).

ويبدو لي أن ما ذهب إليه الدكتور الحوفي هو أقرب للواقع الدلالي؛ إذ إن كل جملة حملت بداخلها مقارنتين مجتمعتين لمزيد من الاستبعاد بين الشيئين المذكورين، والإيضاح بأنه لا

سواء ولا مقاربة بينها؛ لذا كان هذا التركيب القرآني هو الأمثل لهذا المعنى وتوطيده، وهذا هو فائدة تكرار حرف (لا) التي أضافت هذا المعنى.

المبحث الثاني- العدول عن ضمير إلى آخر

يقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٩٤ ﴾ المائدة: ٩٤].

فانتقل من الخطاب في قوله: (ليبلونكم) إلى الغيبة في قوله: (فمن اعتدى) دون (فإن اعتديتم)، فهناك من يسميه عدولا، وآخر يسميه التفاتا، ومن يستسيغ تسميته تغليبا(ينظر: ابن هشام، 1999م، ص116، 117)، أي تغليب الغيبة على الخطاب؛ لأنه أكثر، والكلام عام في كل من صح عنه هذا الاعتداء، وعلى كل حال فإن هذا التركيب القرآني يحتاج له وقفة تبين ما ينطوي عليه من معانٍ جليلة لم تكن تتضح إلى به، ففي معنى الآية يقول الألوسي: "لأن التعرض والاعتداء حينئذ مكابرة محضة وعدم مبالاة بتدبير الله تعالى، وخروج عن طاعته، وانخلاع عن خوفه وخشيته بالكلية، ومن لا يملك زمام نفسه، ولا يراعي حكم الله تعالى في أمثال هذ البلايا الهينة لا يكاد يراعيه في عظائم المداحض، والمتبادر على ما قيل: إن هذا العذاب الأليم في الآخرة، وقيل: هو في الدنيا"(الألوسي، (د.ت)، 7/ 22).

ويبدو أنه تم العدول من الخطاب إلى الغيبة ليتم استبعاد أن يوجد مؤمن ممكن أن يصطاد حال الإحرام؛ لأن الخطاب للمؤمنين، فتم الحديث عن المعتدي بضمير الغائب، فكأن الاصطياد مستبعد تماما لا سيما والسياق حديث عن المؤمن المحرم الذاهب لطاعة ربه الكريم في البلد الحرام، فكان الوعيد بضمير الغائب ليكون هناك فاصل بين المخاطبين المؤمنين، وبين من يرتكب المحظور، فجاء الوعيد لمن اعتدى عموما، دون تخصيص المخاطبين؛ لأنه لا يمكن أن يبدر منهم مثل هذه المخالفة، فتم تغييبهم حال الوعيد.

ويقول تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا ﴾ الأنعام: ٩٩].

يقول الزمخشري عن العدول من الغيبة إلى المتكلم: إنه قد جاء "معدولاً بهما عن لفظ الغيبة إلى ما هو أدخل في الاختصاص وأدلّ عليه"(الزمخشري، (د.ت)، 3/ 610)، أما ابن عاشور فذكر أن في هذه الآية الكريمة أسلوب التفات، ولم يذكر تعليلا مناسبا لهذا الالتفات(ينظر: الطاهر بن عاشور، 1984م، 7/ 399)، ويرى الدكتور عبد الله الهتاري أن الحديث عن الأمر غير المشاهد، أو الذي حصل في مكان ما (من السماء) قد تم بضمير الغائب (أنزل)، أما الحدث الذي نراه رأي العين فكان بضمير المتكلم؛ لأن فيه من الحضور ما نشاهده جميعا، ألا وهو خروج النباتات بأنواعها حتى يراها الجميع ويتعجب من خلقها(ينظر: د: عبد الله الهتاري، 2008م، ص96).

ويضيف الباحث إلى رأي الدكتور الهتاري أن ضمير الغائب قد التصق بالفعل (أنزل)، وإنزال الماء من السماء إذا لم يكن له نتيجة فليس بأمر ذي بال عند الناس، لكن خروج الثمرات والنبات هو الأكثر جدوى عندهم وأكثر فائدة، فنسب الأمر سبحانه وتعالى إليه مباشرة –والله أعلم-.

المبحث الثالث- العدول في الإعراب

يقول تعالى: ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢٧ ﴾الأنعام: ٢٧].

هذا مشهد من مشاهد يوم القيامة، ولا شك أن "مشاهد القيامة في القرآن الكريم مجال خصب لالتماس التناسق في مدة عرض المشهد وفكرته"(جبير حمادي، (د.ت)، ص152)، وفي هذه الآية الكريمة مشهد للمجرمين فيه تركيبان خرجا عن القاعدة النحوية المتعارف عليها:

الأول- حذف جواب لو وفي هذا يقول فخر الدين الرازي: "وقد حذف تفخيماً للأمر، وتعظيماً للشأن، وجاز حذفه لعلم المخاطب به، وأشباهه كثيرة في القرآن والشعر، ولو قدرت الجواب كان التقدير لرأيت سوء منقلبهم، أو لرأيت سوء حالهم، وحذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لغلامك: (والله لئن قمت إليك)، وسكت عن الجواب ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وعظُم الخوف، ولم يدرِ أي الأقسام تبغي، ولو قلت: (والله لئن قمت إليك لأضربنك)، فأتيت بالجواب لعلم أنك لم تبلغ شيئاً غير الضرب، ولا يخطر بباله نوع من المكروه سواه، فثبت أن حذف الجواب أقوى تأثيراً في حصول الخوف"(الرازي، 2000م، 12/ 157)، "لأن المقام مقام تهويل"(محمود سليم هياجنة، 2007م ص253).

وهذا الخروج وإن لم يكن هو عنوان المبحث إلا أنه يُضفي للمعنى قوة وعمقا لا يمكن أن يُدرك إلا بوجود هذا الحذف للجواب.

ثانيا-العدول عن العطف بالرفع إلى النصب؛ إذ إن في هذه الآية قراءتين: الأولى برفع (لا نكذبُ، ونكونُ)، والقراءة الثانية بنصبهما(ينظر: الأزهري، 2007م، ص156، وأحمد بن إدريس، 2007م، 1/ 250)، والشاهد معنا في النصب؛ لأنه عدول عن القاعدة؛ إذ يقول الأخفش: "نصب لأنه جواب للتمني، وما بعد الواو كما بعد الفاء....

وإذا نصب جعلها واو عطف، فكأنهم قد تمنوا ألا يكذبوا، وأن يكونوا"(الأخفش، 2002م، ص178)، بمعنى أن هناك حرفَ نصبٍ مقدر، وهذا ما رآه الألوسي أيضا في أحد آرائه، ورأى أنها قد تكون منصوبة بعد الواو الحالة محل الفاء الجوابية، كما يرى أن المغايرة الإعرابية بين الفعلين الأخيرين (لا نكذبَ، ونكونَ) وبين الفعل الأول (نردُ) جاءت بسبب أن الرد ليس مقصودا لذاته، فارتفع كعادة الفعل المضارع الذي لا يسبق بناصب ولا جازم، أما الفعلان الأخيران فهما محور التمني، وعليهما مدار الكلام فانتصبا؛ ليحصل الالتفات النحوي والمعنوي في الكلام، فهناك لفتة تبين أنهم تمنوا عدم التكذيب وكونهم مؤمنين، أما موضوع الرد فهو لأجل تحقيق هذين الأمرين(ينظر: الألوسي، (د.ت)، 7/ 129)، وهذا هو الرأي الراجح لدى الباحث؛ إذ إنه يحمل معناه من مبناه لا سيما أن العذاب قد حال بينهم وبين عودتهم عندما تمنوا الرجوع (نردُ)، فانتصب الفعلان ليوحي النظم بأن التكذيب والإيمان قد حصلا في كل حال سواء عادوا، أم لم يعودوا، فقد صاروا مؤمنين وغير مكذبين؛ لأنهم يرون العذاب رأي العين.

أما الطاهر بن عاشور فلا يرى أن هناك فرقا بين القراءتين، إذ يقول في هذا المعنى: "وقرئ "ونكونَ" على جواب التمني، أي نكون من القوم الذين يعرفون بالمؤمنين، والمعنى لا يختلف"(الطاهر بن عاشور، 1984م، 7/ 185)، وقد أفاد غيره معنى بديعا بشرح معنى النصب مما جعل رأي ابن عاشور لا يقوم مقام من علل وشرح.

ويقول تعالى:﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۗ﴾ الأنعام: ٩٢].

من المتعارف عليه أن "النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير إذا تبعه في الإعراب، فإذا قُطع الوصف لم يلزم ذلك"(أيوب القيسي، 2004م، ص104)، وقد ذكر الأخفش أن (مصدق) مرفوع على الصفة، ويجوز أن يُنصب على الحال(الأخفش، 2002م، ص182)، ويقول الإمام الألوسي إن كلمة (مصدق): "صفة أخرى والإضافة على ما نص عليه أبو البقاء غير محضة"(الألوسي، (د.ت)، 7/ 221)، وذكر صاحب كتاب إعراب القرآن الكريم أن (مصدق) نعت ثالث لكتاب، و(الذي) مضاف إليه مبني في محل جر(عبد الله علوان وآخرون، 2006م، 1/ 625)، والذي يُهمنا في الأمر هو سبب نعت الاسم النكرة (كتاب) بمعرفة (مصدق الذي) متجاوزا القاعدة النحوية التي تنص على أن "الواجب أن النعت تابعُ المنعوتِ"(علي بن سليمان، 2002م، ص383)، وأنه "لا يجوز نعت المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة"(مصدر سابق،ص386)، مع أن هناك من أجاز نعت النكرة بالمعرفة إذا خُصصت النكرة أو اقتربت من المعرفة(ينظر: أيوب القيسي، 2004م، ص402)، وهذا ما أشار إليه سيبويه عند قوله: "ومثل ذلك: (مررت بامرأة حسنة الوجه)، إنما أدخلت الهاء في الحسنة لأن الحسنة إنما وقعت نعتا لها، ثم بلغت به بعد ما صار نعتا لها حيث أردت... ومنه أيضا: (مررت على ناقة عُبْر الهواجر)، ومما يكون مضافا إلى المعرفة، ويكون نعتا للنكرة الأسماء التي أُخذت من الفعل، فأريد بها معنى التنوين، من ذلك: (مررت برجل ضاربك) فهو نعت على أنه سيضربه"(سيبويه، (د.ت)، 1/ 424، 425)، أي أنه قد يأتي –وإن ليس بمطرد- نعت النكرة بمعرفة، وهذا هو الذي تم في هذه الآية الكريمة، فقد تم وصف الكتاب الكريم بأوصاف حتى صار معرفة، ويُقصد بالمعرفة نحويا، لا دلاليا، وإلا فالقرآن العزيز ليس بنكرة، بل هو أعرف من المعارف مجتمعة.

وقد جاء النص القرآني واصفا الكتاب العزيز (كتاب) بمعرفة (مصدق الذي)، وهذا التحول التركيبي، والخروج عن القاعدة أضفى على المعنى ملمحا عزيزا لن يتم إلا بهذا التركيب، ألا وهو أنه قد اشتمل على تصديق الكتب السابقة، وتأكيد ما جاء فيها من الأخبار والأنباء والأحكام؛ لذا جاء هذا الكتاب العزيز مصدقا لما نزل من عند الله من الكتب السماوية مضفيا عليها الحقيقة التي كتمها أهل الكتاب، واحتالوا عليها.

ثم إن كلمة (كتاب) لا تعد نكرة إلا باعتبار المصطلح النحوي، وإلا فكتاب الله معرَّف بدون حاجة إلى أداة تعريف، لكن من دلالات النعوت هو المدح والثناء، أو التوضيح، ولعل النعت هنا من هذا الباب، فمن نعت كتاب الله أنه مصدق للكتب السابقة، فمن ضمن مهام كتاب الله التي أنيطت به التصديق للكتب السابقة.

المبحث الرابع-العدول عن الفعل للاسم والعكس

يقول تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ الأنعام: ١٢٢].

بدأت هذه الآية الكريمة ببيان حال المؤمن، وأنه كان في حال تشبه حال الميت من الغواية والبعد عن الحق، فأراد الله به الخير، وأحياه من الموت الذي هو الضلال، وعلاوة على هذا جعل له نورا، أي هداية يستبصر بها حتى يراه الناس يعتلي الهداية ويسير بنورها، ثم تضع هذه الآية الفاصل بين هذا الشخص وبين من هو مستكن في الظلام دائما، بل ومن المستحيل خروجه من هذه الظلمات؛ لأنه حكم على نفسه بالكفر، فكان كمن يتخبط في الظلام حتى لا يكاد يرى(النحاس، 1409ه، 2/ 484)، وهذا هو المعنى الإجمالي للآية، والشاهد هو لماذا عُدل عن الصورة الأولى (ميتا) إلى كلمة (أحييناه)، ولم تأتِ الآية على نسق واحد، فيقال مثلا: (ميتا فصار حيا) أو (أمتناه ثم أحييناه)؟

لا يخفى علينا أن هذه المغايرة في الوصف قد أخذت معها معنى مستقلا في كل صورة جاءت لترسمها، فكانت صورة المؤمن توحي قبلُ بموت، أي تغييب فقط دون ذكر لحال هذا الميت، ثم إنه استمر ميتا ردحا من الزمان مدة مُكثه في الكفر، ثم لا نلبث أن نرى الحياة تدب في هذا الميت بسبب استجابته لله تعالى، أي أنه كان هناك حالة جمود مثلها الاسم (ميت) ثم دبّت الحركة بالفعل الموحي بالحركة والتغير (أحييناه)، ومن ثم أحاط به النور من كل مكان حتى رآه الناس جميعا بسبب النور الذي يحيط به، أما الكافر فصورته لا توحي إلا بالسوداوية والقتامة والظلام. كل هذا كان سببا في العدول الخفي من صورة المؤمن إلى صورة الكافر.

ويقول تعالى شأنه: ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ المائدة: ٢٨].

جاء التركيب القرآني بأسلوب شرطي في سياق القسم على لسان ابني آدم هابيل وقابيل، أحدهما توعد أخاه بالقتل، فرد الآخر بأنه مهما بسط إليه يده ليقتله فإنه لن يصنع مثل صنيعه، لكنه غاير من التركيب الفعلي (بسطت) إلى التركيب الاسمي (ما أنا بباسط)، كما أنه حذف جواب الشرط اعتمادا على جواب القسم، والقاعدة تقول: إنه "إذا اجتمع قسم وشرط، وتقدم القسم على الشرط، وتقدم عليهما معا طالب خبر، فإنه يجوز حينئذ حذف جواب الشرط اكتفاء بجواب القسم"(علي أبو المكارم، 2007م، ص193)، وإن كان في هذه الآية لم يتقدم شيء يحتاج خبرا، لكن جواب القسم قد أغنى عن جواب الشرط.

يقول الإمام الرازي: "لمَ جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل، وهو قوله (لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ)؟

والجواب ليفيد أنه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع، ولذلك أكده بالباء المؤكد للنفي"(الرازي، 2000م، 11/ 163).

ويقول الزمخشري في معرض حديثه عن هذه الآية: "قيل كان أقوى من القاتل وأبطش منه، ولكنه تحرج عن قتل أخيه، واستسلم له خوفا من الله؛ لأن الدفع لم يكن مباحا في ذلك الوقت"(الزمخشري، (د.ت)، 1/ 658)، أما أبو السعود فقال: "ولم يجعل جواب القسم الساد مسد جواب الشرط جملة فعلية موافقة لما في الشرط، بل اسمية مصدرة بما الحجازية المفيدة لتأكيد النفي بما في خبرها من الباء للمبالغة في إظهار براءته عن بسط اليد ببيان استمراره على نفي البسط... فإن الجملة الاسمية الإيجابية كما تدل بمعونه المقام على دوام الثبوت كذلك السلبية تدل بمعونته على دوام الانتفاء، لا على انتفاء الدوام... أي والله لئن باشرت قتلي حسبما أوعدتني به، وتحقق ذلك منك ما أنا بفاعل مثله لك في وقت من الأوقات"(أبو السعود، (د.ت)، 3/ 27)، ومعلوم أن جملة (ما أنا بباسط) جملة جواب القسم الموطأ له باللام، وقد أغنى جواب القسم عن جواب الشرط (إن بسطت يدك إلي لتقتلني)(ينظر: عبد الله علوان وآخرون، 2006، 1/ 510)، لأنه لو كانت جملة (ما أنا بباسط) جملة جواب الشرط لُصدرت جملة الجواب بالفاء(ينظر: رضي الدين الاسترابادي، 2006م، 4/ 93)، فكانت هكذا (فما أنا بباسط)، لكن جملة جواب القسم أغنت عن جملة جواب الشرط؛ لأنها قامت مقامها، وأفادت مفادها، ولعل هذا هو سر العدول عن القاعدة التي لو سارت على وفق القاعدة النحوية: (لئن بسطت إلي يدك لتقتلني فلن أبسط يدي إليك لأقتلك) فهذا هو المعنى المراد، لكنه سلك مسلكا مختلفا عبر العدول من الجملة الفعلية إلى الاسمية، فقد يكون المعنى أن أخاه كان جريئا على أي عمل سيء، فكأن الفعل منه متوقع، أما الأخ الصالح فإن قوله: (ما أنا بباسط) تنفي عنه بسط يديه في الحرام بالجملة الاسمية الموصوفة بالثبات، فعدم بسط يده إلى الحرام صفة ثابتة فيه سواء في تلك اللحظة أو غيرها، أما أخوه فالجملة الفعلية (بسطت) تدل على أنه كان يزاول بسط يده في الحرام لا يتورع عنه، فناسب فعله الجملة الفعلية الدالة على الحركة.

ويقول تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ الأنعام: ٩٥].

ولا يخفى علينا أن هناك عدولا في التركيب القرآني من الفعل (يُخرج) إلى الاسم (مخرج)، فلماذا هذا العدول التركيبي؟

يقول الزمخشري: "فإن قلت: كيف قال: (مُخْرَجَ الْمَيّتِ مِنَ الْحَىّ) بلفظ اسم الفاعل بعد قوله: (يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيّتِ) قلت: عطفه على فالق الحب والنوى، لا على الفعل، (ويخرج الحيَّ من الميت) موقعه موقع الجملة المبينة لقوله: (فَالِقُ الْحَبّ وَالنَّوَى)؛ لأنّ فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحيّ من الميت؛ لأنّ النامي في حكم الحيوان"(الزمخشري، (د.ت)، 2/ 46)، أما الكرماني فيرى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، وهو شبه الاسم باعتبار قبوله الحركات التي يقبلها الاسم، ولم يُضِف معنىً يمكن الاعتداد به في هذا السياق(ينظر: الكرماني،2004م، ص156)، ويرى كثير من النحويين أنه "يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضا عكس هذا، وهو أن يُعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسمٌ"(ابن عقيل، (د.ت)، 3/ 110)، أما الدكتور الهتاري فيرى أن هناك "مفارقة حسية بين ما هو متجدد في خلقته، وما هو ثابت في طبعه"(د. عبد الله الهتاري، 2008، ص121) باعتبار الفعل المتجدد،

والاسم الرامز للثبوت، ويرى جل النحويين والمفسرين أن الجملة الفعلية تحاكي التجدد والتكرار، أما الاسمية فتحاكي الاستمرار والثبوت(ينظر: الطاهر بن عاشور، 1984م، 7/ 389).

وخلاصة ما رآه من سبق ذكرهم أن الفعل يوحي بالتجدد والحركة والمزاولة والتزجية، والفعل يحمل في طياته هذه المعاني، وينقلها للسامع، وهذا لاعم إخراج الحي المكنون بالحياة والحركة، بينما يحمل الاسم الثبوت والاستمرار، وهذا لاعم الميت المستمر في موته وثباته على حالته.

المبحث الخامس- العدول عن التعدية بالفعل مباشرة إلى التعدية بحرف الجر

يقول تعالى: ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ المائدة: ٤٢].

في هذا التركيب النحوي القرآني ثلاث مسائل: الأولى- أن جملة (سماعون للكذب) خبر لمبتدأ محذوف، وهذا خلاف القاعدة التي تستلزم وجود المبتدأ والخبر ما لم يكن هناك من داع للحذف، والثانية- استعمال صيغة المبالغة (سَّماعون) بدلا عن (سامعون)، أما الثالثة- فهي تعدي السماع هنا باللام، وليس بصيغة المبالغة العامل عمل الفعل، فيقال: سماعون الكذبَ، أو سماعو الكذبِ، وكذلك جملة (أكالون للسحت)، فتعدى السماع والأكل إلى المفعول به باللام رغم أنهما يتعديان بأنفسهما، إذ يقول علي بن سليمان: "وقد يعمل اسم الفاعل على غير الصيغة التي أشبه عليها اتساعا فكما يعمل فاعل، وهو الأصل يعملُ: مفعال، وفعِل، وفعَّال"(علي بن سليمان، 2002م، ص271، وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 2004م، 3/ 188)، وصيغة (أكّال) على وزن (فعّال)، والتركيب الذي جاءت به الآية الكريمة سر من أسرار التركيب القرآني الذي قد يظهر مخالفا القاعدة النحوية المعروفة لأغراض تزيد المعنى بهاء ووضوحا وعمقا.

والمقصود في قوله تعالى: إنهم سماعون للكذب، أي أنهم مهيؤون لسماع أي خبر كاذب؛ لذا عُدل عن اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة، كما أنهم ملتصقون بالكذب بدلالة حرف الجر (اللام) الذي يفيد كثيرا من المعاني التي يبينها السياق، إلا أنها في هذا السياق حملت مزيدا من الاختصاص(ابن هشام، 1985م، مغني اللبيب، ص275)، أي أنهم متخصصون في سماع الكذب دون غيره(الطبري، 1405ه، 6/ 239)، فلو أنهم سمعوا كلاما حقيقيا أو نافعا لما سمعوه، فقد أبرموا أمرهم ألا يسمعوا إلا الكذب بدلالة صيغة المبالغة مع التعدية بحرف اللام الذي خصص سماعهم للكذب حتى كأنهم لا يمكن أن يسمعوا صدقا، وكذلك في قوله: (أكالون للسحت)، والمقصود بالسحت هو كل مال حرام مأخوذ سرقة أو غصبا أو رشوة أو اختلاسا(أبو حيان، 2001م، 3/ 501)، أو غيره من وجوه الحرام، وسمي السحت بهذا الاسم لأنه يفيد المحق والزوال والاستئصال والهلاك(ينظر: الأصفهاني، 2005م، ص231، وأبو حيان الأندلسي، 2005م، غريب القرآن الكريم، ص78)، وهذا المعنى اللغوي له، ومنه أُخذ كل ما له صلة بالحرام من هذا الأصل اللغوي بما يؤول إليه الحرام من هلاك واستئصال شأفةٍ، أي أن هؤلاء القوم لا يتورعون عن أكل كل ما له علاقة بالحرام دون أن يعيروه أي اهتمام من أي مصدر هو، بل إنهم يتمتعون بأكل السحت، ويعلمون أنه حرام، بدلالة صيغة المبالغة مضاف إليها التعدية باللام التي تفيد الاختصاص، فكأنهم لا يتعدون الحرام إلى الحلال، وكأنهم قد قصروا حياتهم على أكل الحرام حتى بات الحرام عندهم شيئا مألوفا.

المبحث السادس- العدول عن الذكر إلى الحذف

يقول تعالى:﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ الفرقان: ٤١]

"والعائد محذوف أي بعثه الله"(الشوكاني، (د.ت)، 4/ 77، وينظر: العكبري، (د.ت)، 2/ 987)، والقاعدة تقول: إن الاسم الموصول "لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند إليه إلا مع صلة وعائد"(ابن كمال باشا، 2002م، ص181)، وهذه هي القاعدة النحوية التي يسير عليها كل متكلم، ولكن قد يطرأ طارئ للمتكلم، فيجوز له أن يحذف العائد لغرض ما، وفي هذا يقول سيبويه: "وتقول: (هذا من أعرف منطلقا) تجعل أعرف صلة"(سيبويه، (د.ت)، 2/ 107)، أي بدون عائد على الموصول، وفي الآية الكريمة حُذف العائد من كلام المشركين للاقتصار، وللدلالة على أن المشركين أعداء الله لم يشاؤوا أن يعترفوا للنبي –صلى الله عليه وسلم- أنه نبي من الأصل، فعندما قالوا: (بعث) حذفوا العائد على الموصول (الذي)؛ ليُبعدوا عنه كل ما يمت إلى البعثة بصلة، فكأنهم بحذفهم هذا قد أقصوه عن البعثة، ولم يريدوا أن يكرروا ذكره مرتين: مرة بالموصول الاسمي، وأخرى بالضمير العائد إليه، وهذا –والله أعلم- هو السبب في عدم ذكر العائد؛ لأن الله حكى حالهم أثناء جرأتهم على رسول الله.

المبحث السابع- العدول عن حرف إلى حرف

يقول تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾ الأنعام: ١٠٤].

نلاحظ في هذه الآية الكريمة أنه عدل عن حرف اللام (فلنفسه) إلى الحرف (على) (فعليها)، ولم يكن التركيب على

نسق واحد كأن يكون (من أبصر فلنفسه، ومن عمي فلها) أو بحرف الجر (على)، فماذا؟

من المعروف أن اللام عند النحويين تفيد التخصيص والملك والاستحقاق، وما إلى ذلك مما يحتمل هذه المعاني(ينظر: المبرد، (د.ت)، 4 /143، والمالقي، 2002م، ص294)، أما الحرف (على) فتأتي للاستعلاء وما في معناه(ينظر: مصدر سابق، ص434).

يقول أبو السعود في معنى الآية: "فإبصاره لنفسه؛ لأن نفعه مخصوص بها (ومن عمي)، أي ومن لم يبصر الحق بعد ما ظهر له بتلك البصائر ظهورا بيّنا، وضل عنه، وإنما عبر عنه بالعمى تقبيحا له وتنفيرا عنه (فعليها) أي فعليها عمي، أو فعماه عليها، أو وبال عماه"(أبو السعود، (د.ت)، 3/ 170).

ولا شك أننا نلمح في حرف الجر اللام الاختصاص، أو الاستحقاق(مصطفى الغلاييني، 2005م، ص566)، بينما تحتمل (على) الاستعلاء الذي يُلمح منه الفوقية(ينظر: مرجع سابق، ص562)، وعليه فإن الإبصار ليس كالعمى حقيقة وعملا، فحقيقة ليس من رأى كالأعمى، فالإبصار حياة؛ لذا فهو ربح واستحقاق واختصاص بكل خير ونفع، ثم لما كان العمى ضد الشخص، وفي غير صالحه تغيرت القاعدة النحوية من حرف (اللام) إلى حرف (على) الذي يرمز للضدية، وعدم النفع في هذا السياق، ويحتمل الفوقية، فكأن من عمي احتمل بجانب عماه ذنوبه على ظهره، فاستعلت عليه، وكان كمن حملها على رأسه، ففتقت ظهره، وكانت جورا عليه.

المبحث الثامن- العدول عن أسلوب إلى آخر

يقول تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ الأنعام: ١٤]

لقد عدل التركيب القرآني عن قوله: (أكون أول من أسلم) إلى قوله: (ولا تكونن من المشركين)، أي من أسلوب الأمر إلى النهي لداع من دواعي المعنى.

يقول أبو حيان: "إنه أمر بالإسلام، ونهى عن الشرك هكذا خرجه الزمخشري وابن عطية على إضمار وقيل لي؛ لأنه لا ينتظم عطفه على لفظ (إِنِّى أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ)، فيكون مندرجاً تحت لفظ (قُلْ) إذ لو كان كذلك لكان التركيب، ولا أكون من المشركين، وقيل: هو معطوف على معمول (قُلْ) حملاً على المعنى، والمعنى (قُلْ إِنِّي) قيل لي: كن (أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) فهما جميعاً محمولان على القول، لكن أتى الأول بغير لفظ القول، وفيه معناه، فحمل الثاني على المعنى، وقيل هو معطوف على (قُلْ) أمر بأن يقول: كذا، ونهى عن كذا، وقيل، هو نهي عن موالاة المشركين"(أبو حيان الأندلسي، 2001م، 4/ 91).

إذن فتأويل المقطع الثاني من الآية على أنه: (وقيل لي: لا تكونن من المشركين)(ينظر: الأخفش، 2002م، ص176، وهبة الله العلوي، (د.ت)، 2/ 125)، بينما ذكر الألوسي أنه لا داعي لكل هذه التكلفات في شرح القاعدة النحوية؛ لأنها قد تُذهب جمال الالتفات(الألوسي، (د.ت)، 7/ 111)، فإذا ابتعدنا عن التأويلات التي ذكرها أبو حيان لكي يستقيم العطف تبعا للقاعدة النحوية، واعتمدنا على الجانب النظري والواضح من الآية الكريمة لوجدناه عطف نهيا على أمر ليكون المعنى أكثر ثباتا، "فالمظهر الإعرابي وثيق الصلة بالمحتوى الدلالي للتركيب، وإن التغير الذي يطرأ على التشكيل الإعرابي لا بد أن يترتب عليه تغيير في مضمون التركيب اللغوي، والعكس صحيح أيضا، إذ إن أي تغيير في دلالة النص لا بد من أن يقتضي تغييرا في الوضع الإعرابي له، فالوجهان إذن متلازمان"(صاحب أبو جناح، 1998م، ص147)، إذ إنه نوّع الكلام بادئا بالإخبار عن الأمر، ثم نهاه ليذهب بالذهن كل مذهب، إذ لو سار الكلام على الطريقة الأولى لقيل: (قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم، وألا أكون من المشركين) لكنه عدل عن أسلوب الإخبار بالأمر إلى النهي مباشرة وبطريقة لافتة للنظر ليُثبّت عقيدة راسخة، إنها عقيدة التوحيد والإسلام لله، فكما أن الإسلام لله مطلوب وثابت، فكذلك الابتعاد عن الشرك، فغاير بين الأسلوبين ليوحي بتوكيد المعنى، ويُوطده بأكثر من طريقة، ويرسخه بأساليب متنوعة.

الخاتمة ونتائج البحث

من خلال البحث في كتاب الله الكريم، والتنقيب عن تراكيبه العظيمة التي عزت عن النظير، والتي كلما قرأ فيها الباحث وجد ما لم يجده في قراءته الأولى، يستخلص المرء أنه لا يستطيع الإحاطة بكنه القرآن، ولا بقوة سبكه، ولا بجودة أدائه، إنما هي محاولة يسيرة يحاول الباحث فيها أن يحوم حول المعنى العميق للتراكيب القرآنية، وعليه فقد توصل الباحث من خلال بحثه إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- التركيب القرآني لم يكن بمعزل عن القاعدة النحوية، بل هو أساس لها، فمن النصوص القرآنية تم صياغة القواعد النحوية.

2- تتدفق المعاني في القرآن الكريم بحسب مقدرة المتلقي على الغوص في هذه المعاني من خلال البنية السطحية للنص، ومن خلال هذه البنية يستطيع الولوج إلى المعنى العميق الذي هو محور ارتكاز النص عامة.

3- لا يُستطاع إغفال السياق، فله أثر في بيان المعنى النحوي في التركيب، وللنص القرآني سياقات تميزت، فتميزت تراكيبها اللغوية.

4- هناك بنية عميقة للنص يتم كشفها من خلال التأمل في البنية السطحية للتركيب النحوي.

5- يتوالد المعنى ويتكثف في التركيب القرآني من خلال التراكيب المنتقاة، والعدولات التي قد يخرج إليها.

6- النص القرآني له القدرة على جذب المتلقي بما يمتلكه من قوة البيان، وجودة السبك، وحسن اختيار التراكيب النحوية التي تستهدف المعنى المراد إيصاله.

7- ليس هناك تناقض بين التراكيب القرآنية والتراكيب النحوية ذات القواعد المصوغة في كتب النحو، لكن النص القرآني استعملها بطريقته التي توحي بالانتقاء لأجل تكثيف المعنى وأدائه بطريقة تبهر المتلقي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- القرآن الكريم.

ثانيا- بقية المصادر والمراجع:

1- ابن عقيل، (د.ت)، شرح ابن عقيل (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد)، مكتبة الهداية، العراق.

2- ابن قيم الجوزية، 2006م، بدائع الفوائد (تح: سيد عمران، وعامر صلاح)، دار الحديث، القاهرة.

3- ابن كمال باشا، 2002م، أسرار النحو، (تح: أحمد حسن حامد)، دار الفكر، (د.م.ط)، ط2.

4- ابن هشام، 2004م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الطلائع، القاهرة.

5- ابن هشام، 1999م، رسالتان في لغة القرآن، (تح: د. صاحب أبو جناح)، دار الفكر، الأردن.

6- ابن هشام، 1985م، مغني اللبيب (تح: د. مازن المبارك، ومحمد حمد الله)، دار الفكر، بيروت.

7- أبو حيان الأندلسي، 2001م، تفسير البحر المحيط، (تح: مجموعة محققين)، دار الكتب العلمية، بيروت.

8- أبو حيان الأندلسي،2005م، غريب القرآن الكريم، (تح: د. حمدي الشيخ)، دار اليقين، المنصورة.

9- أبو السعود العمادي، (د.ت)، تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

10- أحمد بن إدريس، 2007م، الكتاب المختار، (تح: د. عبد العزيز الجهني)، مكتبة الرشد، الرياض.

11- أحمد الحوفي، (د.ت)، لغويات جديدة، دار المعارف، القاهرة.

12- الأخفش، 2002م، معاني القرآن (تح: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت.

13- الأزهري، 2007م، كتاب معاني القراءات، (تح: محمد الشعباني)، دار الصحابة، طنطا.

14- أسامة جرادات، 2004م، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، دار الفرقان، الأردن.

15- الألوسي، (د.ت)، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

16- أيوب القيسي، 2004م، الاختيارات النحوية، دار الإيمان، الإسكندرية.

17- الباقلاني، 1997م، إعجاز القرآن، (تح: السيد صقر)، دار المعارف، مصر، ط5.

18- جبير حمادي، (د.ت)، التصوير الفني في القرآن الكريم، مؤسسة المختار، القاهرة.

19- الرازي، 2006م، مختار الصحاح، مؤسسة المختار، القاهرة.

20- الراغب الأصفهاني، 2005م، المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، ط4.

21- الرافعي، 2004م، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار أحياء التراث العربي، بيروت.

22- رضي الدين الاستراباذي، 2006م، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (تح: د. إميل يعقوب)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

23- الزمخشري، (د.ت)، الكشاف، (تح: عبد الرزاق المهدي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

24- سيبويه، (د.ت)، كتاب سيبويه، (تح: عبد السلام هارون)، دار الجيل، بيروت.

25- الشوكاني، (د.ت)، فتح القدير، دار الفكر، بيروت.

26- صاحب أبو جناح، 1998م، دراسات في نظرية النحو العربي، دار الفكر، الأردن.

27- الطاهر بن عاشور، 1984م، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.

28- عادل الرويني، 2008م، من مشتبهات القرآن الكريم، مكتبة عباد الرحمن، مصر.

29- عبد الفتاح الحموز، 2008م، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمار، الأردن.

30- عبد القاهر الجرجاني، 2003م، دلائل الإعجاز، (تح: د. ياسين الأيوبي)، المكتبة العصرية، بيروت.

31- عبد الله علوان، 2006م، وآخرون إعراب القرآن الكريم، دار الصحابة، طنطا.

32- عبد الله الهتاري، 2008م، الإعجاز البياني، دار الكتاب الثقافي، الأردن.

33- العكبري، (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، (على البجاوي)، مكتبة عيسى البابي، (د.م.ن).

34- ت علي أبو المكارم، 2007م، التراكيب الإسنادية، مؤسسة المختار، القاهرة.

35- علي بن سليمان، 2002م، كشف المشكل في النحو (تح: د. هادي عطية)، دار عمار، الأردن.

36- فاضل السامرائي، 2006م، التعبير القرآني، دار عمار، الأردن، ط4.

37- فاضل السامرائي، 2000م، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت.

38- فخر الدين الرازي، 2000م، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت.
39- فخر الدين قباوة، 2007م، جذور التحليل النحوي، دار الغوثاني، دمشق.
40- الفيروز آبادي، 2008م، القاموس المحيط، دار الكتاب، بيروت.
41- الكرماني، 2004م، البرهان في متشابه القرآن، دار الوفاء، المنصورة، ط3.
42- المالقي، 2002م، رصف المباني، (تح: د. أحمد الخراط)، دار القلم، دمشق، ط3.
43- المبرد، (د.ت)، المقتضب، (تح: محمد عبد الخالق عضيمة)، عالم الكتب، (د.م.ن).
44- محمد بن جرير، 1405ه، تفسير الطبري، دار الفكر، بيروت.
45- محمد الحسناوي، 2000م، الفاصلة في القرآن، دار عمار، الأردن.
46- محمود هياجنة، 2007م، الصورة النفسية في القرآن الكريم، علم الكتب الحديث، الأردن.
47- مصطفى الغلاييني، 2005م، جامع الدروس العربية، دار الحديث، القاهرة.
48- نجم الدين الزنكي، 1427ه، نظرية السياق، دار الكتب العلمية، بيروت.
49- النحاس، 1409ه، معاني القرآن (تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
50- هبة الله بن علي العلوي، (د.ت)، أمالي ابن الشجري، (تح: محمود الطناحي)، مكتبة الخانجي، القاهرة.